

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

المدة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٦	٩,٨%
العائد منذ بداية العام	٩,٨%
٢٠٢٥	٤٣,١%
٢٠٢٤	٢٨,٧%
منذ ٥ سنوات	٣٤٩,٥%
منذ التأسيس	٨١٥,٧%

التقرير الربع سنوي
الربع الأول ٢٠٢٦

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية

- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق

- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذن الخزنة وسندات الخزنة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصري مع كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ٢٠٠٤
سعر الوثيقة ج.م	٤٨١,٠٩ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٩٥,٧٥ ج.م
كود بلومبرج الخاص بالصندوق	EFGFISL
كود ريفترز الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٧٠

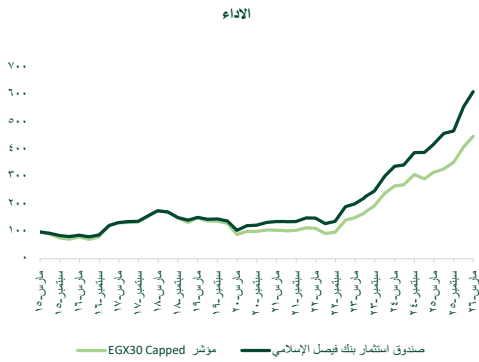
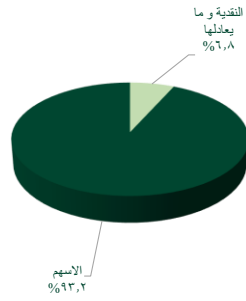
مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الإسلامي المصري	١٩٨٥١
تليفون	+٢٠٢٠٣٣٧٦٦١٢٨١
فاكس	
الغنوان الإلكتروني	http://www.faisalbank.com.eg

توزيع الأصول



تحليل السوق

السوق الأمريكي

بدأ السوق الأمريكي العام بنبذة إيجابية، حيث ارتفع مؤشر S&P ٥٠٠ بنحو ٢% في شهر يناير، مدفوعاً بتوقعات دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة تعافى في ظل انخفاض نسب التضخم، إضافة إلى توقعات بأن الإدارة الأمريكية ستدعم النمو قبل الانتخابات التمهيدية المقررة في نوفمبر. لكن النبذة الإيجابية بدأت تتعصف في فبراير وسط مناقشات حول احتمال اندلاع حرب أمريكية-إسرائيلية ضد إيران وما قد يترتب عليها من صدمة في أسعار النفط، وهو ما قد يعكس مسار التعافى ويهدد النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، تراجع السوق بنسبة ٦,٤% خلال شهري فبراير ومارس، لينهي الربع الأول منخفضاً بنحو ٤,٦%.

ويجري السوق حالياً نقاشاً حول سيناريوهين رئيسيين للتوقعات المستقبلية: السيناريو الأول، وهو الرأي السائد في السوق، يفترض أن الإدارة الأمريكية ستواجه ضغوطاً قوية لإيهاب الحرب وإعادة التركيز على الاقتصاد المحلي من خلال التحفيز المالي وتخفيف القيود التنظيمية قبل الانتخابات. وقد يدعم ذلك أسواق رأس المال ويدفع مؤشر S&P ٥٠٠ إلى تسجيل مستويات قياسية جديدة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٦.

أما السيناريو الثاني فيرى أن استمرار صدمة أسعار النفط لفترة طويلة قد يخلق ضغوطاً تضخمية مستمرة، مما قد يجبر بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى عكس سياسته التوسعية والبدء في تشديد السياسة النقدية بحلول نهاية العام. وقد يؤدي ذلك إلى الضغط على نسب النمو العالمي وربما التسبب في ركود اقتصادي، ما قد يؤدي إلى حركة تصحيحية تتراوح بين ١٠% و١٥% في الأسهم الأمريكية.

وقد أشار رئيس البنك الفيدرالي إلى أن البنك لا يخطط لرفع أسعار الفائدة استجابة لارتفاع أسعار النفط، مفضلاً تقييم تأثير أي اضطرابات محتملة في الإمدادات، خاصة أن رفع الفائدة له تأثير محدود في معالجة صدمات العرض.

- عودة الملاحظة الطبيعية في منتصف هرمز خلال شهر واحد: تتراوح أسعار النفط بين ٨٠ و ٩٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٢٦، قبل أن تنخفض إلى نحو ٧٥ دولاراً في عام ٢٠٢٧.
- قيود جزئية (مورور ٨٠%) من فالات (النفط): تتراوح الأسعار بين ١٠٠ و ١١٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٢٦، قبل أن تتراجع إلى حوالي ٨٠ دولاراً في عام ٢٠٢٧.
- إغلاق مطول للمضيق: قد تنفذ أسعار النفط إلى نطاق ١٥٠-١٨٠ دولاراً للبرميل خلال عام ٢٠٢٦، قبل أن تتراجع في عام ٢٠٢٧.

وفي الختام، يبدو أن الأسواق تسعر السيناريو المتفائل المتمثل في سراع تصغير واستمرار الاتجاه الصاعد للأسهم. ومع ذلك، تبقى المخاطر السلبية مرتفعة طالما استمرت الحرب.

الأسواق الناشئة

تحركت الأسواق الناشئة إلى حد كبير بما يتماشى مع السوق الأمريكية، ولكن بتوقيت وحجم مختلفين. فقد بدأ مؤشر الأسواق الناشئة MSCI Emerging Markets بارتفاع بنسبة ١٥,٣% خلال أول شهرين من عام ٢٠٢٦، مدفوعاً بتوقعات تراجع الدولار الأمريكي ودخول مجلس الاحتياطي الفيدرالي في دورة تيسير نقدي. إلا أنه مع اندلاع الحرب في نهاية فبراير، خسر السوق جميع مكاسبه خلال شهر مارس، لينتهي الربع الأول منخفضاً بنسبة ٥,٥%.

أما الصين، التي تمثل نحو ٣٠% من مؤشر الأسواق الناشئة، فقد أظهرت أداءً أقرب إلى السوق الأمريكية. إذ ارتفعت الأسهم الصينية بنسبة ٧,٢% في يناير، مدفوعة بتراجع مؤشر الدولار بنسبة ٢,١%. لكن مع تصاعد المخاوف بشأن الحرب وعودة الدولار إلى الارتفاع بنسبة ٣,٩% خلال شهري فبراير ومارس، تراجع السوق الصيني بنسبة ١٥,١%، لينتهي الربع منخفضاً بنسبة ٧,٢%.

وترى أن الأسواق الناشئة ستتحرك إلى حد كبير بما يعكس أداء الأسهم الأمريكية، ولكن بدرجة تطلب أعلى. فمن المرجح أن يؤدي انتهاء سريع للحرب الأمريكية-إسرائيلية ضد إيران واستقرار أسعار النفط إلى إضعاف الدولار ودعم أسواق الأسهم العالمية. أما إذا طال أمد الحرب، فقد تواجه الأسواق تصحيحاً قد يكون أكثر حدة في الأسواق الناشئة مقارنة بالسوق الأمريكية.

سوق الأسهم المصرية

بدأ السوق المصري العام بلباء قوي، حيث ارتفع بنسبة ١٧,٧% خلال أول شهرين مع بقاء سعر الصرف مستقراً نسبياً. وقد جاء هذا الأداء مدفوعاً بتفككت أجنبية قوية في عدة قطاعات، أبرزها البنوك، والرعاية الصحية، والخدمات المالية غير المصرفية. إلا أن الصورة انعكست بشكل حاد في شهر مارس عقب اندلاع الحرب الأمريكية-إسرائيلية ضد إيران، حيث تحول المستثمرون الأجانب إلى صفاتي بلعنين بقيمة ٧,٤ مليار جنيه خلال الشهر. وقد تزامن ذلك مع خروج تنفكات كبيرة من استثمارات الأجانب في أذن الخزنة المصرية، والمقدرة بنحو ٩ إلى ١٠ مليارات دولار، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة الجنيه المصري بنسبة ١٢,٦% مقابل الدولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

ونتيجة لذلك، فقد السوق نحو ٧,٩% من قيمته خلال شهر مارس، لينتهي الربع الأول على ارتفاع قدره ٨,٣% بالعملة المحلية. إلا أنه بعد احتساب تراجع قيمة الجنيه، تكون السوق قد سجلت انخفاضاً بنسبة ٥,٢% عند القياس بالدولار. وترى أن حالة مصر تشبه إلى حد كبير أوضاع الأسواق الناشئة الأخرى، حيث إن استمرار الحرب لفترة طويلة قد يضعف أسواق الأسهم العالمية، بما في ذلك السوق المصرية التي تعد أكثر عرضة لتقلبات سعر الصرف.

ومع ذلك، فإن أي تراجع إضافي في قيمة العملة سيدعم السوق عند القياس بالعملة المحلية، ما يعني أنه رغم احتمال انخفاض السوق عند القياس بالدولار، فإنه قد يواصل الارتفاع عند القياس بالجنيه المصري.